

الذي ظهر في "Policy Science" The و كتابه Lasswell " ترجع نشأة تحليل السياسات العامة كعلم إلى "هارولد لاسويل الخمسينيات ، وكان هذا العلم مرتبطاً إلى حد كبير بالعلوم السياسية وخاصة بمادة نظام الحكم الأمريكي . وفى نهاية الستينيات وبداية السبعينيات ظهرت الدعوة إلى ضرورة التركيز على تحليل مخرجات النظام السياسي خاصة السياسات العامة، ولقد ساعد على هذا التطور تفاقم المشكلات الاجتماعية داخل الولايات المتحدة الأمريكية بين السود والبيض والتورط الأمريكي في حرب فيتنام، حيث ظهرت الحاجة داخل مؤسسات الحكومة الأمريكية إلى تحليل هذه المشكلات ومحاولة صياغة السياسات التي تعالجها. حيث كان التركيز على مشكلات التضخم والبطالة والإنفاق الحكومي ومشاكل التجارة الدولية والشرق الأوسط. ومنذ ذلك الحين وعلى مدار عشرين عاماً حدث الكثير من التطوير في منهجية البحث المرتبطة بالسياسات العامة كحقل علمي له ملامحه المستقلة، وكاسلوب للتحليل يستخدم بواسطة العلوم الاجتماعية الأخرى، وكنقطة التقاء بين العديد من العلوم الاجتماعية أن الهدف من تحليل السياسات العامة هو توفير أو إنتاج ولقد قام كل "William Dunn" مثل الاقتصاد والسياسة والاجتماع ويرى دراسات متعلقة بفحوى السياسات ومحتواها. ه دراسات تقديم المعلومات اللازمة لصنع السياسات. ١ - Hogwood, " من وتوضح الملاحظة الدقيقة لهذه المحاور أن هذه "Policy Advocacy" دراسات متعلقة بتعصيد بعض السياسات أو ما يعرف بـ المحاور السبعة ما هي إلا تعبير عن اتجاهين أساسيين كما يلي الاتجاه الثاني : يركز على استخدام المعلومات في صنع السياسات وبناءً على هذا الاتجاه تنطلق هذه الورقة من أن ، "Knowledge in the Policy Process" به "Dunn" العامة أو ما أشار إليه دراسات تحليل السياسات العامة ما هي إلا دراسات تهدف إلى حل المشكلات العامة عن طريق تقديم وتوفير المعلومات التي تسمح بتعظيم كفاءة البدائل المتاحة ، وهي من هذا المنطلق تمثل حقلاً بينياً يبنى على وهي دراسات في أغلبها وصفية وقيمية . وتهدف هذه الورقة إلى دراسة الاتجاهات الحديثة التي طرأت على تحليل السياسات العامة في التسعينيات، - وحدة التحليل. - المدارس الفكرية . أولاً : وحدة التحليل : وحتى الدراسات التي كانت تستهدف دراسة وتحليل دور جماعات المصالح أو الأحزاب في قضايا بعينها كانت تتعامل معهم ليس باعتبارهم فاعلين مستقلين، ولكن من خلال تحليل قدرتهم على التأثير في صياغة الدولة للسياسات العامة، فالدولة كانت دائماً هي الفاعل الأساسي في مجال السياسات العامة حتى في النظم السياسية التي تأخذ بالتعددية والتي عادة ما تكون السياسات العامة فيها نتاجاً للتفاعل بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني. كذلك تعاضد دور فاعلين جدد مثل الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية في رسم وتحديد أولويات السياسات العامة. وساعد على تبلور هذا الدور تغير مفهوم السيادة بالمعنى التقليدي وثورة الاتصالات التي أعطت الجماعات تغييراً من قضية إلى أخرى في مجال السياسات العامة، ومن هذا المنطلق يمكن القول إن الحكومة داخل هذه الشبكات ما هي إلا "Network Policy" على الاعتمادية المتبادلة بين أفراد الـ "Fiona Nunan" و تؤكد كتابات "First among semi" equals - هذه، وأنه وفقاً لهذا المفهوم فإن الفاعلين الحكوميين في حاجة إلى خلق وتدعيم العلاقات مع جماعات المصالح المرتبطة بسياسة عامة بعينها من أجل الحصول على مزيد من المعلومات وإضفاء الصبغة الشرعية والدعم الشعبي على عملية اتخاذ القرار، ومن جانب آخر فإن جماعات المصالح تهدف من خلال التفاعل مع الأطراف الحكومية إلى حماية مصالحها من خلال التواجد الفعال للتأثير في محصلة ومحتوى Guy Peters في عملية صنع وصياغة السياسات العامة وأيضاً من خلال المشاركة في عملية تنفيذ وهو The السياسات العامة (٧) . وبالإضافة إلى المساهمات السابقة توجد كذلك مساهمات و دراسات مشروع الأمم المتحدة H. Wolfgan المعنونة "Global Public Policy Networks on Project" "UN Vision" المشروع ويتعرض المشروع بالدراسة إلى الموضوعات . (٨) Governing Without Government الذي بنى على دراسة Reinicke ويرى أنصار مفهوم الشبكات أن التركيز 2-Dual-use Trade 3- Money Laundering Banking Regulation -التالية: 1 - على الشبكات كوحدة لتحليل السياسات العامة سوف يسهم في إعطاء المشاركين من المجتمع المدني والذي طالما تم تهميشهم صوتاً أكبر في صياغة السياسات العامة وعلى الرغم من أهمية هذا المفهوم ومحاولة تقديمه كوحدة جديدة لتحليل السياسات العامة إلا أن المفهوم ما زال يشوبه بعض الغموض ويتضح ذلك مما يلي: 1- عدم وضوح طرق التمييز بين هذه الشبكات والمؤسسات أو المنظمات غير الرسمية الأخرى. الأمر الذي جعل حقيقة الدور الذي تلعبه في السياسات العامة موضع جدل. David March " محدودية المعلومات حول كيفية نشأة هذه الشبكات وهياكلها المختلفة وكيفية تغييرها من قضية إلى لذلك دعى تسمح " Multi-level Analysis من خلال مستويات متعددة للتحليل "Policy Network" إلى التعامل مع هذه الشبكات أو للباحث بالتعامل معها ودراستها وهي في حالة تفاعل وحركة مع عناصر المجتمع الأخرى خاصة الدولة، ورفض معالجتها

على أن هذه المراحل المختلفة هي مراحل مؤثرة في "Hay" باعتبارها وحدة قائمة بذاتها منعزلة عن البيئة من حولها (١١). ويؤكد عملية صنع السياسات توضح لماذا تحالفت مصالح بعينها في قضية معينة من قضايا السياسات العامة كما تلقى بالضوء على أسباب وأسلوب اتخاذ القرارات المتعلقة بهذه السياسة (١٢). ثانياً – قضايا ومحتوى السياسات العامة : والعلاقات بين المؤسسات السياسية داخله، ومن هذا المنطلق أغفلت هذه الأطر دور العامل الخارجي وتأثيره على مراحل صنع ولذلك جاءت الدراسات المتعلقة بتحليل السياسات العامة في فترة السبعينيات والثمانينيات متأثرة بدرجة كبيرة بالبيئة الداخلية للنظام السياسي، ولم يكن هناك أى تركيز على البعد الخارجي وأثره على عملية صنع السياسات العامة (تحديد الأولويات، صياغة السياسة الخ)، ومن هذا المنطلق كانت القضايا المثارة هي قضايا متعلقة بالصحة والتعليم والإسكان والسكان وغير ذلك من القضايا ذات الصبغة الاجتماعية، أما الدراسات التي عرضت العملية صنع السياسات فقد ركزت بالأساس على الفاعلين المحليين والعلاقات بينهم وقدرتهم على التأثير في عملية صنع السياسة وفحواها. ومع بداية حقبة التسعينيات ذاع مفهوم العولمة والذي يشير في جوهره إلى ظاهرة مركبة لها أبعادها الاقتصادية والسياسية والاتصالية الخ، كما تصاعد دور "Globalization" منظمات الأمم المتحدة، كما كان أحد ثمار الثورة المعلوماتية وأصبحت هناك قضايا ذات صبغة عالمية تحتل أجندة السياسات حتى أضحي "Governance العامة للدول المختلفة مثل : قضايا البيئة، والقضايا المتعلقة بأسلوب إدارة شؤون الدولة والمجتمع اى سياسات عامة عالمية (١٣) . ولقد ساعد على ظهور السياسات العامة "bal Public Policy" " glo – هناك ما يسمى بـ العالمية ما يلي : 1- الدور المتعاظم الذي لعبته في هذا المجال مؤتمرات الأمم المتحدة المختلفة على مدار السنوات الأخيرة وعلى سبيل المثال : وضع مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة ١٩٩٤ قضية الصحة الإنجابية كموضوع "Reproductive Health and Rights" Develop – للسياسات العامة على الأجندة الدولية . ولقد أفردت المجلة العلمية لمراجعة ما تم تعديله من سياسات في الدول لتنفيذ "Putting Cairo into Action" "ment عددها الصادر في مارس ١٩٩٩ بعنوان توصيات مؤتمر القاهرة في هذا المجال (١٤) . كما وضع مؤتمر المرأة العالمي الذي عقد في بكين سنة ١٩٩٥ قضايا المرأة على أجندة أولويات الحكومات بمختلف أنظمتها ورؤاها السياسية . بحيث أصبحت هذه الهيئات تحدد أولويات السياسات العامة في العديد من الدول، حيث احتل موضوع الحفاظ على صحة الطفل مكاناً بارزاً على سلم أولويات منظمة الصحة العالمية واليونسيف وهيئة المعونة الأمريكية (١٥) . ولقد عكس الدور المؤثر الذي يلعبه التمويل الأجنبي في السياسات العامة نفسه في حيث اعتادت هذه الدراسات على التأكيد على أن "Agenda Setting" الدراسات المتعلقة بتحديد الأولويات أو ما يعرف بـ وصول قضية ما إلى سلم أولويات الحكومة هي رهن بتعبيرها عن إحساس عام بوجود مشكلة وأن هذه المشكلة تهم قطاعات عريضة من المجتمع، إلا أنه حديثاً ظهرت بعض الدراسات التي تضيف ضرورة توافر الموارد المالية إلى مجموعة العوامل السابقة التي تسهم في عملية تحديد الأولويات (١٧) . وبالإضافة إلى ظهور الموضوعات ذات الصبغة العالمية نلاحظ ازدياد – التركيز على دراسات موضوعات لم تكن تلقى الاهتمام الكافي من قبل مثل الموضوعات المتعلقة بتقييم السياسات العامة "Policy Policy Fiascos" بالإضافة إلى أو المتعلقة بإخفاق السياسات العامة أو ما يعرف بـ "uation Policy Eval Implementation" الأداء التقييم عملية موضوعية قابلة للقياس (١٨) . وتركز الدراسات "Performance Measurement" . "Implementation" الحديثة حول عملية تقييم السياسات العامة على الأخذ بآراء المستفيدين من السياسات. وتنظر هذه الدراسات إلى عملية تقييم السياسات على أنها جزء لا يتجزأ من عملية قياس مدى كفاءة هذه السياسات من جانب ومؤشرا على مدى شرعيتها من جانب آخر (١٩) . التالية (٢٠) : 1- من هم المستفيدون ؟ ٢ – ما هي قيمة آرائهم ؟ في أي مرحلة من مراحل صنع السياسات يكون الأخذ برأيهم أكثر فائدة ؟ ما هي تكاليف الأخذ بآراء المستفيدين في تقييم السياسات العامة ؟ ولقد ترك الاهتمام بموضوع تقييم السياسات العامة والقدرة على قياس مدى نجاح أو فشل هذه السياسات تداعياته في اهتمام العديد من الدراسات بمحاولة تحليل بعنوان Mark Bovens و Pault Hart أسباب إخفاق السياسات العامة ومن أهم الدراسات التي تطرقت لهذا الموضوع كتاب حيث تناول المؤلفان صعوبة الدراسات الإمبريقية في مجال "Understanding Policy Fiascos" تفهم إخفاق السياسات أو إخفاق السياسات العامة؛